

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وتقرير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

صفحة	المحتويات
٢-١	- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
٣	- قائمة المركز المالي المستقلة
٤	- قائمة الدخل المستقلة
٥	- قائمة الدخل الشامل المستقلة
٦	- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٧	- قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٨ - ٤٢	- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة



بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

س ١٦ قطعة ١١ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادي
زهراء المعادي ، القاهرة

مصر

ت: ٣٤, ٣٣, ٣٢, ٣١, ٣٠, ٢٩
ف: ٣٠, ٣١, ٣٢, ٣٣, ٣٤

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة للشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المالية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية ، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

لم نواف بدراسة معتمدة بمدى وجود اضمحلال في قيمة أرصدة العملاء واوراق القبض في ٣١ مارس ٢٠٢١ ايضاح رقم (١٠) والتي تتضمن ارصدة متوقفة لبعض الاطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للأستثمار السياحي بمبلغ وقدره ٥٠٥ مليون جنيه مصرى ومبلغ وقدره ٣٧٠ مليون جنيه مصرى على التوالي هذا ولم نتمكن من القيام باجراءات مراجعة بديلة.

استنتاج متحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات في القوائم المالية الدورية المستقلة التي كان من الممكن ان نكون على دراية بها اذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة ، وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

**فقرة توجيه الإنتباه
مع عدم اعتبار ما يلي تحفظا:**

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة والخاصة بالموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوي إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوي إلي هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوي الإلغاء بقبولها شكلا ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢١ وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوي لجلسة ٥ يونيو ٢٠٢١ وتري إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وانها مرجحة للكسب في حين يري المستشار القانوني الخارجي بالشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية . ويري كلا من المستشار القانوني الداخلي والخارجي للشركة انه بالرغم من صدور التقرير من هيئة المفوضين مؤيدا لقرار الهيئة الا انه تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة. وحتى تاريخه لم يتم الفصل في القضية ، ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.
- كما هو مبين تفصيلا بالايضاح رقم (٣٣) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ الي انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد مما تسبب في اضطرابات في معظم الانشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصرلذا من المحتمل ان يكون لذلك تاثير هام علي الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقا ولتدفقاتها النقدية المستقبلية المرتبطة بها وما يرتبط بها من عناصر الاصول و الالتزامات و نتائج الاعمال بالقوائم المالية للشركة خلال الفترة والفترات التالية و كما هو مبين بالايضاح المذكور أعلاه تقوم إدارة الشركة حاليا باتخاذ عدة اجراءات لمواجهة هذا الخطر و الحد من تأثيره علي مركزها المالي إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التاكيد نتيجة الاحداث الحالية فان حجم تاثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي علي المدي الزمني لاستمرار تلك التاثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من اثار و قدرة الشركة علي تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .
- لم يتم اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حيث لم تنعقد الجمعية العامة العادية للشركة حتى تاريخ اصدار تقريرنا.

القاهرة في: ١٩ مايو ٢٠٢١

مراقب الحسابات
حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيضاح رقم	
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
٨٥ ٩٧٢ ٠٥٢	٨٣ ٦٦٧ ٠٤٥	(٥)	أصول ثابتة
٢ ٩٠١ ١٢٩	٢ ٩٠١ ١٢٩	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٧)	استثمارات في شركات تابعة
٤٨ ٩٧٩ ٢٨٤	٤٧ ٨٢٩ ٠٥٧	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
٤١٦ ٣٠٠ ٣٧٥	٤١٢ ٨٤٥ ١٤١		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥١٨ ٣٩٩ ٥٢١	٥٢١ ٦٦٥ ٤٧٩	(٨)	أعمال تحت التنفيذ
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٤ ٦٠٧ ٤٦٨	(٩)	المخزون
١ ٤٨٤ ٤٦٣ ٩٠٤	١ ٤٧٨ ٠١٠ ٧٣١	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
٩ ٦٥٢ ٨٦٢	١٥ ٢٣٤ ٨٠٧	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٤ ٩٧٢ ٣٦١	١٨ ٥١٣ ٤٦٤	(١٢)	النقدية وما في حكمها
٢ ٠٤٢ ٢٢٧ ٥٦٦	٢ ٠٣٨ ٠٣١ ٩٤٩		مجموع الأصول المتداولة
٢ ٤٥٨ ٥٢٧ ٩٤١	٢ ٤٥٠ ٨٧٧ ٠٩٠		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥	١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥		الاحتياطي القانوني
٨٧ ٧٠٦ ٩٦٨	٧٦ ٧٢٩ ٨٠٢		الأرباح المرحلة
١ ٢٨٥ ٥٢١ ٨٣٣	١ ٢٧٤ ٥٤٤ ٦٦٧		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٤ ٨٤٣ ٨٩١	١ ٨٩٤ ٠٥٤	(٢-٢٩)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٥٤٠ ١٦١ ٨٢٥	٥٣٩ ٤٧٧ ٢١٠	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل
٥٤٥ ٠٠٥ ٧١٦	٥٤١ ٣٧١ ٢٦٤		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	(١٣)	مخصص مطالبات
١٢٦ ٧٥٩ ٣٥٣	١٢٤ ٧٢٩ ٤٨٧	(٨)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
٤٦ ٢٣٤ ٥٩٦	٤٥ ٩٤٠ ١٥٠	(١٤)	عملاء - دفعات مقدمة
٢٥٥ ٦٠١ ٦٠٣	٢٦٤ ٢٨٥ ٥٠٦	(١٥)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١١٤ ١٧٩ ٣٧٢	١١٤ ٠٧٥ ٢٤٦	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
٥٤ ٨٤١ ٩٨٠	٥٥ ٥٤٧ ٢٨٢	(١٩)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
٦٢٨ ٠٠٠ ٣٩٢	٦٣٤ ٩٦١ ١٥٩		مجموع الالتزامات المتداولة
٢ ٤٥٨ ٥٢٧ ٩٤١	٢ ٤٥٠ ٨٧٧ ٠٩٠		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح رقم	
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١		
٥٤ ٤٠٥ ٠٠٠	--	(١-٢٠)	إيرادات مبيعات أراضي وفيلات
٢٤ ٤٧٦ ٨٥٠	١١ ٧٧٥ ١٧٣	(٢-٢٠)	إيرادات خدمات مؤداة
<u>٧٨ ٨٨١ ٨٥٠</u>	<u>١١ ٧٧٥ ١٧٣</u>		
--	(٦ ٤٣٥ ٠٠٠)	(١-٢٠)	يخصم: مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جمران
<u>٧٨ ٨٨١ ٨٥٠</u>	<u>٥ ٣٤٠ ١٧٣</u>		صافي إيرادات النشاط
(٦ ٥٨٦ ٠٤٧)	١ ٤٣٥ ٢٦٣	(٢١)	تكلفة الحصول على الإيراد
(٢٧ ٧٧٨ ٥١٤)	(٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦)	(٢٢)	تكلفة خدمات مؤداة
<u>(٣٤ ٣٦٤ ٥٦١)</u>	<u>(٢١ ٢١٢ ١٩٣)</u>		إجمالي تكاليف النشاط
<u>٤٤ ٥١٧ ٢٨٩</u>	<u>(١٥ ٨٧٢ ٠٢٠)</u>		مجمل (الخسارة) الربح
٢ ٥٥٧ ١١٩	٢ ٦٩٦ ١٠٢	(٢٣)	إيرادات تشغيل أخرى
(٣ ١٠٥ ٩٠٥)	(٧٧٩ ٧٩٥)	(٢٤)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٧ ٧٢١ ٦١٦)	(٤ ٩٩٤ ٢١٥)	(٢٥)	مصروفات إدارية وعمومية
(٩ ٦٥٢ ٣٢٤)	--	(٢٦)	مصروفات أخرى
<u>٢٦ ٥٩٤ ٥٦٣</u>	<u>(١٨ ٩٤٩ ٩٢٨)</u>		نتائج أنشطة التشغيل
٧ ٧٤٤ ٧٨٦	٥ ٥٧٠ ٢٠٢	(٢٧)	فوائد مؤجلة مستهلكة
(١٢ ١٩٢ ٣٣٨)	(٥٤٧ ٢٧٧)	(٢٨)	صافي (تكلفة) التمويل
<u>٢٢ ١٤٧ ٠١١</u>	<u>(١٣ ٩٢٧ ٠٠٣)</u>		(خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
(٥ ٠٨٩ ٥٧٣)	٢ ٩٤٩ ٨٣٧	(٢٩)	ضريبة الدخل
<u>١٧ ٠٥٧ ٤٣٨</u>	<u>(١٠ ٩٧٧ ١٦٦)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة
<u>٠,٠١٦</u>	<u>(٠,٠١)</u>	(١٨)	نصيب السهم في (خسارة) ربح الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٧.٥٧٤٣٨	(١٠.٩٧٧١٦٦)	صافي (خسارة) ربح الفترة
		الدخل الشامل الاخر:
		بنود الدخل الشامل الاخر
		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة
<u>١٧.٥٧٤٣٨</u>	<u>(١٠.٩٧٧١٦٦)</u>	

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

البيانات	رأس المال المصدر والمدفوع	الاحتياطي القانوني	أرباح مرحلة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٤٧.٨١٤.٨٦٥	١.٥٤.٥٢٧.٢٠٦	١.٣٥٢.٣٤٢.٠٧١
ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠	--	--	١٧.٠٥٧.٤٣٨	١٧.٠٥٧.٤٣٨
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٤٧.٨١٤.٨٦٥	١.٧١.٥٨٤.٦٤٤	١.٣٦٩.٣٩٩.٥٠٩
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٤٧.٨١٤.٨٦٥	٨٧٧.٠٦٩.٩٦٨	١.٢٨٥.٥٢١.٨٣٣
(خسارة) الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١	--	--	(١٠.٩٧٧.١٦٦)	(١٠.٩٧٧.١٦٦)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٤٧.٨١٤.٨٦٥	٧٦٧.٢٩٩.٨٠٢	١.٢٧٤.٥٤٤.٦٦٧

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مديولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح رقم
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٢٢ ١٤٧ ٠١١	(١٣ ٩٢٧ ٠٠٣)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي (خسائر) أرباح الفترة قبل الضرائب
٢ ٧١٤ ٦٧٨	٢ ٣٠٧ ٤٠١	(٥) تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٩ ٥٨٢ ٠٠٠	--	(١٠) إهلاك أصول ثابتة
٧٠ ٣٢٤	--	عبء الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(٤٤٠ ٤٥٦)	(٢٠٢ ٤٧١)	عبء الاضمحلال في قيمة الأرصد المدينة
١٢ ٦٣٢ ٧٩٤	٧٤٩ ٧٤٨	فوائد دائنة
(٧ ٧٤٤ ٧٨٦)	(٥ ٧٨٢ ٢٦٢)	(١٠) فروق ترجمة العملات الأجنبية
٣٨ ٩٦١ ٥٦٥	(١٦ ٨٥٤ ٥٨٧)	صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
		(خسائر) أرباح التشغيل قبل التغييرات في راس المال العامل
		التغير في: -
٢٦٧ ١٤١	(٣ ٢٦٥ ٩٥٨)	أعمال تحت التنفيذ
٥٠٥ ٨٢٧	١٣١ ٤٥٠	مخزون
(٢٣ ٤١٠ ١٠٤)	١٣ ٠٥٦ ٤٣٤	عملاء وأوراق القبض
(٢ ٥٨٦ ٦٢٣)	(٥ ٥٨١ ٩٤٥)	مدينون وأرصد مدينة أخرى
(١ ٠٦١ ٤٤٦)	(٢ ٠٢٩ ٨٦٦)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(١٨ ٩٠٤ ٩٠٦)	(٧١٤ ٩٦٦)	عملاء - دفعات مقدمة
(١٣ ٨٩٤ ٩٠٠)	٨ ٦٨٣ ٩٠٣	داننون وارصد دائنة اخرى
٢ ١٢٥ ٦٩٦	(٧٨٨ ٧٤١)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
(١ ٩٢٦ ٠٦٧)	٧٠٥ ٣٠٢	جاري شركات تابعة
(١٩ ٩٢٣ ٨١٧)	(٦ ٦٥٨ ٩٧٤)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٧٠ ٨١٩)	(٢ ٣٩٤)	مدفوعات لإقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٤٤٠ ٤٥٦	٢٠٢ ٤٧١	فوائد دائنة محصلة
١٦٩ ٦٣٧	٢٠٠ ٠٧٧	صافي التدفقات النقدية المتاحة من انشطه الاستثمار
(١٩ ٧٥٤ ١٨٠)	(٦ ٤٥٨ ٨٩٧)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٧ ٨٧٢ ٣٨٠	٢٤ ٩٧٢ ٣٦١	النقدية وما في حكمها اول الفترة
٢٨ ١١٨ ٢٠٠	١٨ ٥١٣ ٤٦٤	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مديبولي

١- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤/أ) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد الاستاذ / محمد سمير عبد الفتاح.

غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(أ) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصة الأوراق المالية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢١.

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التى يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية فى السنة التى يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو فى سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

هـ - قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التى يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.
- فى حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المعاملات التى تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم فى ضوء السعر السائد فى السوق فى تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية المستقلة.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف فى تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الأرباح أو الخسائر. وبإستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة البنود التالية يتم الاعتراف بها فى بنود الدخل الشامل الأخرى: -

- الاستثمارات المتاحة للبيع فى أدوات حقوق الملكية (بإستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخرى الي الأرباح أو الخسائر).
- الإلتزامات المالية التى تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار فى نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول: -

الأصل	الأعمار الإنتاجية المقدر
مباني وكرافانات	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	من ٥ إلى ١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	من ٣ إلى ١٦ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة وادوات كهربائية وكمبيوتر	من ٣ إلى ٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
- أعمال إنشائية	٣٠ سنة
- أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزانات مياه	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ
يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.
ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٦).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة
تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون
يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة التي تتحملها الشركة لتصنيع واقتناء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الرهنة كما تتضمن تكلفة المخزون التام نصيبه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادية.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ
يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
تتمثل في التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة و تحسب وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حده، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (إيضاح ٨) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حده، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ووفقاً للسياسة التي يقرها مجلس إدارة الشركة (إيضاح ١٠)، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل خصم مناسب.

١٠-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من: (أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار. (ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الاولي

الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في: (أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب" ٤٢) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار " (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:
يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.
يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.
إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:
أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار
و يتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

١٣-٣-١ الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم إجراء مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافى المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، و فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانونى القابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

١٣-٣-٢ الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود

الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر .

٣-١٣-٣ الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر .
الإلتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣-١٣-٤ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده. المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الاخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر .
القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الاخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر .
إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

٣-١٤-٣ الاضمحلال:

الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الاصل.
تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانتمائية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالى. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال. إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة توييب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك أو سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوماً منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالى سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين موبوءة كمتاحة للبيع في ايه سنة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل سنة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهر سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع. القيمة الإسترادادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الإسترادادية أيهما أكبر ، القيمة الإسترادادية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في سنة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والإستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو حكومي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاما فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتادة للشركة. يتم تبويب الدائنون كالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العادية للأعمال مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تبويبها كالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولي للموردين وأوراق الدفع بالقيمة العادلة ويقاس لاحقا على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر إلتزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق. وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضى عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفى ضوء شروط التعاقد التى يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدى (بدون العائد) كإيراد فى تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدى بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالى سعر البيع والسعر النقدى مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار سنوات استحقاقه. وكذا فى حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفى ضوء شروط التعاقد.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة فى استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتى:

- الفوائد الدائنة.
- الفوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كإلتزام مالى.
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء.
- إعادة تبويب صافى الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الاخر.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - فى نفس السنة أو فى سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتى لم يتم سدادها بعد كإلتزام، أما إذا كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهر.
- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:
 - (١) ليست تجميع الأعمال.
 - و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).
- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢٢-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

- يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية.

يتم احتساب النصيب الأساسي لربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة وذلك بعد خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح المقترحة من مجلس الإدارة - ان وجدت- على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤- إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الائتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

وتقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعاونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الفحص المنتظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر وتقوم بالتقرير عن نتائج الفحص إلى مجلس الإدارة.

١-٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مدينو الشركة.

٢-٤ العملاء وأوراق قبض ومدينون و أرصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل. كما يتأثر بالخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكامل قيمة مبيعاتها مقدماً قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

٣-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لإلتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك- من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٤ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٥-٤ خطر العملة

تتعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة وبصفة أساسية الدولار الأمريكي. العملات التي تتم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٢١١ ٩٧٨ ٤٧٢ ١ جنيه مصري، ٨٠٨ ٥٥٦ ٧٤٦ على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	العملات الأجنبية
المعادل بالجنيه المصري	فانض	الدولار الأمريكي
٧٢٤ ١٥٧ ٩٦٣	٤٥ ٩٤٩ ١٠٩	يورو أوروبي
١ ٨٥٥ ٤٠٠	١٠٠ ٢٩٧	جنيه إسترليني
٤٠٨ ٠٤٠	١٨ ٨١٧	

٦-٤ خطر سعر الفائدة

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية علي أساس سعر فائدة ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٧-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. ويتولي مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. ويسعي مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم. ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة علي رأس المال الخاص بها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٥- أصول ثابتة

التكلفة	الأرضي	مبنى وإظهارات	أثاث ومفروشات	وسائط نقل والتقال	أجهزة كمبيوتر وتكثيف	آلات ومعدات	شبكات ورسائق	محطات الصرف والمعالجة	خزانات مياه	محطة التحلية	الرصيف الجوي	مطعم الطائر	الإجمالي
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٩٨٤ ١٣٨	٣٣١ ٠٦٨	١٠ ٣٧٧ ٦٨٦	١٣ ٣٧٠ ٢٥٥	٦ ٧١٣ ٠٥٢	١٢٥ ٠١٣ ٤٦٣	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٨٩ ٢٧٠ ٥٢١
الإحصالات خلال العام	--	٣٣١ ٠٦٨	--	٣٣١ ٢٥٠	٤٦ ٦٣٨	٢٧ ٦٣٢	٨ ٨١٣ ٧٨٦	--	--	--	--	--	٩ ٤٨٩ ٨٥٤
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	١٠ ٦٠٨ ٩٣٦	١٣ ٤١٦ ٩٩٣	٦ ٧٤٠ ٦٨٤	١٣٣ ٨٢٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٧٦٠ ٣٧٥
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	١٠ ٦٠٨ ٩٣٦	١٣ ٤١٦ ٩٩٣	٦ ٧٤٠ ٦٨٤	١٣٣ ٨٢٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٧٦٠ ٣٧٥
الإحصالات خلال الفترة	--	--	--	٣٣١ ٢٥٠	--	--	--	--	--	--	--	--	٣ ٣٩٤
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	٣٥٣ ٥٠٢ ٠٦	١٠ ٦١١ ٣٣٠	١٣ ٤١٦ ٩٩٣	٦ ٧٤٠ ٦٨٤	١٣٣ ٨٢٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٧٦٣ ٧٦٩
مجموع الإحلال	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
مجموع الإحلال في ١ يناير ٢٠٢٠	--	١٠ ٤١٤ ٠٩٤	١٠ ٤١٤ ٠٩٤	٥ ٩٢٧ ٥٤٢	١ ٩٤١ ٣٢٥	١ ٩٤١ ٣٢٥	٣ ٤٥٨ ٩٨٧	١١ ٤٩٦ ٩٤٧	٣ ٣٣٣ ٩٨٠	٣ ٤٠٨ ١٥٨	٢ ٣٠٥ ١٥٥	١ ٩٩ ٩٧٨	٢٠١ ٥١٣ ١٣٧
إحلال العام	--	١ ٠٩٢ ٨٨٢	١ ٠٩٢ ٨٨٢	١ ٧٣٧ ١٧٤	١ ٤٢٣ ٩٨٢	١ ٤٢٣ ٩٨٢	٥٨٩ ٦٣٧	٦ ٠٦ ٩١٠	٣٥١ ٦٣٣	١ ٦٣١ ٨٥٢	٢٤٥ ٩٢٠	٢٤ ٢٥٢	١١ ٢٧٥ ١٨٦
مجموع الإحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	٧ ٦٦٥ ٧١٦	٣ ٠٨٤ ٣٠٧	٣ ٠٨٤ ٣٠٧	٤ ٠٤٨ ٦٢٤	١١ ٤٩٦ ٨٥٧	٣ ٦٨٥ ٦٠٢	٣ ٥ ٧١٣ ٣٣٩	٢ ٥٥١ ٠٧٥	١ ٩٤٢ ٢٣١	٢١٢ ٧٨٨ ٣٢٣
مجموع الإحلال في ١ يناير ٢٠٢١	--	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	٧ ٦٦٥ ٧١٦	٣ ٠٨٤ ٣٠٧	٣ ٠٨٤ ٣٠٧	٤ ٠٤٨ ٦٢٤	١١ ٤٩٦ ٨٥٧	٣ ٦٨٥ ٦٠٢	٣ ٥ ٧١٣ ٣٣٩	٢ ٥٥١ ٠٧٥	١ ٩٤٢ ٢٣١	٢١٢ ٧٨٨ ٣٢٣
إحلال الفترة	--	٢٥٧ ٣١٨	٢٥٧ ٣١٨	٣٧٠ ٦١٤	٢٩ ٤١٤	٢٩ ٤١٤	١٣٠ ٦٨٢	١٥١ ٧٣٧	٨٧ ٩٠٦	٤٠٧ ٩٦٣	٨٦ ٤٨٠	٦ ٠٦٣	٢٣٠ ٧٠٤ ٠١
مجموع الإحلال في ٣١ مارس ٢٠٢١	--	١١ ٧٦٤ ٢٩٤	١١ ٧٦٤ ٢٩٤	٨ ٠٣٥ ٩٣٠	٣ ١١٢ ٧٢١	٣ ١١٢ ٧٢١	٤ ١٧٩ ٣٠٦	١٢ ٠٥٥ ٥٩٤	٣ ٧٦٣ ٥٠٨	٣ ١ ١٢١ ٣٠٢	٢ ٦٣٧ ٥٥٥	٢ ٠٠ ٢٩٤	٢١٥ ٩٥٧ ٧٢٤
الصفى في ٣١ مارس ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٣٣ ٥٤٠ ٩١٢	٣٣ ٥٤٠ ٩١٢	٢ ٥٤١ ٤٠٠	١ ٩٤٤ ٤٣١	٢ ٥٤١ ٤٣١	١ ١٤٢ ٥٠٠	٤ ٧١٩ ٦٦٨	٧ ٧٤٣ ٢١١	١٨ ٦٣٨ ٤٠٩	٦ ٠١٠ ٤٥٦	٤٢ ٢٣٨	٨٣ ٦٢٧ ٠٤٥
الصفى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٣٣ ٧٩٨ ٣٣٠	٣٣ ٧٩٨ ٣٣٠	٢ ٩٠٩ ٢٢٠	٢ ٢٣ ٨٤٥	٢ ٢٣ ٨٤٥	١ ١ ٧٤٣ ٤٠٢	٤ ٨٧١ ٣٩٥	٧ ٨٨١ ١١٧	١٩ ٠٤٦ ٣٧٢	٦ ٠٩٦ ٩٣٦	٤٨ ٣٠١	٨٥ ٩٧٢ ٠٥٢
إفصول المبنية تقريبا في ٣١ مارس ٢٠٢١	--	--	--	٨ ٠٦٩ ٧٤٧	٢ ١٠٧ ٦٤٩	٢ ١٠٧ ٦٤٩	٤ ٦٦٨ ٦٨٣	١١ ١٥٣ ٣٦٦	٤ ٦١٥ ٣٦٨	٣ ٦٣٧ ٥٥٥	٢ ٠٠ ٢٩٥	٢ ٠٠ ٢٩٥	٢١٤ ٧٤٠ ٨٥٢
إفصول المبنية تقريبا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	--	--	٧ ٦٩٩ ٥٣٣	٢ ٠٧٨ ٢٣٥	٢ ٠٧٨ ٢٣٥	٤ ٠٣٨ ٠٠١	١١ ٠٠١ ٦٣٨	٤ ٥٢٧ ٤٦٢	٣ ٥ ٧١٣ ٢٤٠	٢ ٥٥١ ٠٧٥	١ ٩٤ ٢٣٢	٢١٢ ٤٣٣ ٤٥١

* تكلفة إهلاكات الأصول الثابتة المحملة على قائمة الدخل عن المدة موزعة كالتالي:-

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١

٢ ٠٩٧ ٦٧٩ ١ ٨٢٠ ٠٥٧

٦١٦ ٩٩٩ ٤٧٧ ٣٤٤

٢ ٧١٤ ٦٧٨ ٢ ٣٠٧ ٤٠١

إهلاك تشغيل رقم (٢١)

إهلاك اداري وصومعي ايضا رقم (٢٥)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١	الرصيد في ٢٠٢١/١/١	
١ ٨٣١ ١١٢	١ ٨٣١ ١١٢	مشروعات متنوعة
١ ٠٧٠ ٠١٧	١ ٠٧٠ ٠١٧	محطة محولات كهرباء
<u>٢ ٩٠١ ١٢٩</u>	<u>٢ ٩٠١ ١٢٩</u>	

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم سهم	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية قيمة السهم ١٠ جنيه مصري.
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٪ ٧٨,٤٤	٢٧ ٨٤٤ ٧٩١	
<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>			

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤٣ ٨٣٥ ٣١٥	٤٣ ٩٤٤ ٥٢٢	١-٨ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٤٦ ٢١٤ ٦٩٥	١٤٧ ٤٧٣ ٣٣٢	٢-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣١١ ٧٣٩ ٦٠٠	٣١٢ ٠٢٢ ٥٢٤	٣-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صواري
١٣ ٦٧٤ ١٧٩	١٥ ٢٨٩ ٣٦٩	٥-٨ تكلفة أعمال مشروع جمران
٢ ٧١٥ ٧٣٢	٢ ٧١٥ ٧٣٢	٦-٨ تكلفة مشروع تو سيفنتي (٢٧٠)
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	- تكلفة مشروعات متنوعة
<u>٥٢٩ ٢٩١ ٥٥٧</u>	<u>٥٣٢ ٥٥٧ ٥١٥</u>	
(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	يخصم:
<u>٥١٨ ٣٩٩ ٥٢١</u>	<u>٥٢١ ٦٦٥ ٤٧٩</u>	الاضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

١-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٠٢٤ ٩٦٥ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠٢١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٧٢٣ ٣٠٢ ٣٠٤ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيه لتلك المرحلة مبلغ ٩٢١ ٩٥٣ ٢٥١ جنيه مصري (مقابل ٤٢١ ٢٦٧ ٢٥١ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٧٥ جنيه مصري (مقابل ٥٠,٦١ جنيه مصري للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، وهذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٩ ٤٦٧ ٨٦٧ متر مربع تقريباً.

٢-٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ ٠٢١ ٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٧٠٧ ٧٩٨ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠٢١ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٦٧ ٩٠٦ ٤٦٥ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيه لتلك المرحلة مبلغ ٥٨٢ ٥٥٣ ٣١٠ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٩٦٢ ٨٠٣ ٣٠٧ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٥,٩٥ جنيه مصري (مقابل ٦٥,٣٩ جنيه مصري للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، وهذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٢٣ ٣٢٦ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناءً على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

- التخصيص والتعاقد . وقد تم سداد دفعة ٢٠% من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ إجمالي ٣٤٢ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٢٩٤ ٢٨٥ ٤٣ جنيه مصري في حينه.
- وفى عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع بعد أستنزال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بأثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلي.
- وقد بلغ تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ – مرحلة ثالثة طبقاً للقياس المساحي المُعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ١٦١ ٤١٩ ٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٤٥٠ ٢٣١ جنيه مصري، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المساحي الفعلي لتلك المرحلة مبلغ وقدره ٢١٠ ٤٧٧ ٥٣٩ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٧٨٩ ٢٣٠ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية -التزامات طويلة الاجل ايضاح رقم (١٦).
- هذا وفى ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١-٣١).
- بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٧٨٣ ٥٧١ ٨٠ جنيه مصري مقابل (مبلغ ٨٥٩ ٢٨٨ ٨٠ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صواري

- يتمثل في قيمة التكلفة المتكبدة فى تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) فى ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت فى ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد .
- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التى تكفل لها استكمال أعمال المشروع فى ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة التى ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٨-٣) ، وفى هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع فى اتجاه الامتداد الجنوبى لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء فى تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ فى ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.
 - قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الإقتصادية المرتبطة به وتري إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإنخفاض فى قيمة الأعمال السابقة التى تمت على مشروع صواري وتتمثل اهم تلك المؤشرات فى إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء علي ذلك فقد تم اثبات إنخفاض فى قيمة التكلفة السابق إنفاقها على المشروع بمبلغ ٠٣٦ ٨٩٢ ١٠ جنيه مصري.

٥-٨ مشروع جمران

يتمثل فى قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦-٨ مشروع توسيفنتى

يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائي لمشروع توسيفنتى والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة أسكان سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الاجمالية ٣٥٤ ٤٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة انشائية متوقعة تبلغ تقريبا ٤٦١ مليون جنيه مصري بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكلفة الإستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الإقتصادية الحالية.
وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة في:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤٣ ٧٧٩ ٧٩٠	٤٣ ٢٠٢ ٧٣٦	أراضى المرحلة الأولى
٨٢ ٩٧٩ ٥٦٣	٨١ ٥٢٦ ٧٥١	أراضى المرحلة الثانية
<u>١٢٦ ٧٥٩ ٣٥٣</u>	<u>١٢٤ ٧٢٩ ٤٨٧</u>	

٩- مخزون

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٤ ٦٠٧ ٤٦٨
<u>٤ ٧٣٨ ٩١٨</u>	<u>٤ ٦٠٧ ٤٦٨</u>

مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

١٠- عملاء وأوراق القبض

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
إجمالي	أقساط قصيرة الأجل	أقساط طويلة الأجل
١ ٦٦٥ ٤٣٠ ٦٦٤	١ ٦٠٢ ٢٢٩ ٠٠٤	٦٣ ٢٠١ ٦٦٠
(٢١ ٦١٧ ١٩٥)	(٦ ٢٤٤ ٥٩٢)	(١٥ ٣٧٢ ٦٠٣)
(١٠٨ ١٠٢ ٢٩٦)	(١٠٨ ١٠٢ ٢٩٦)	--
(٩ ٨٧١ ٣٨٥)	(٩ ٨٧١ ٣٨٥)	--
<u>١ ٥٢٥ ٨٣٩ ٧٨٨</u>	<u>١ ٤٧٨ ٠١٠ ٧٣١</u>	<u>٤٧ ٨٢٩ ٠٥٧</u>
<u>١ ٥٣٣ ٤٤٣ ١٨٨</u>	<u>١ ٤٨٤ ٤٦٣ ٩٠٤</u>	<u>٤٨ ٩٧٩ ٢٨٤</u>

عملاء وأوراق قبض
فوائد مؤجلة - غير مستهلكة
مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء
مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء- فوائد التأخير
صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٣/٣١
صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٠/١٢/٣١

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض فيما يلي:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
١ ٤٩٢ ٤٧٨ ٣١٨	١ ٤٨٠ ٨٠٢ ٩٦٨
١٩ ٩٨٢ ١٩٤	١٢ ٥٤٣ ٣٢٠
١٦٦ ٣٥٥ ٨١٤	١٧٢ ٠٨٤ ٣٧٦
<u>١ ٦٧٨ ٨١٦ ٣٢٦</u>	<u>١ ٦٦٥ ٤٣٠ ٦٦٤</u>
(٢٧ ٣٩٩ ٤٥٧)	(٢١ ٦١٧ ١٩٥)
(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)	(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)
<u>١ ٥٣٣ ٤٤٣ ١٨٨</u>	<u>١ ٥٢٥ ٨٣٩ ٧٨٨</u>

عملاء وأوراق قبض - أراضى
عملاء وأوراق قبض - مشروع جمران
عملاء وأوراق قبض- خدمات وإدارة المنتجع
فوائد مؤجلة-غير مستهلكة
مجمع الإضمحلال في أرصدة العملاء

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣١ مارس ٢٠٢١ من عملاء الشركة والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٥٤٧ ٠٥٠ ٨ دولار أمريكى ومبلغ وقدره ٩٩٨ ٣١٦ ١٠٣ جنيه مصرى.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	
٦ ٩١٩ ٠٥٦	١١ ٤١٢ ٩٦٤	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٧٩٧ ٦٧٢	١ ٦٧٩ ٣٣٢	مصروفات مدفوعة مقدماً
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة*
٢ ٣٤٢ ٢٩٠	٢ ٥١٠ ١٩٠	مصلحة الضرائب - خصم المنبع
٧٧٨ ٣٣٦	٧٧٨ ٣٣٦	تأمينات لدى الغير
٢٨٣ ٦٧٢	٢٦٩ ٢٣٦	عهد نقدية وسلف
٥٩١ ٦٨٥	٦٤٤ ٥٩٨	مدينون متنوعون
<u>١٣ ١٦٥ ٥٥٠</u>	<u>١٨ ٧٤٧ ٤٩٥</u>	
		يخصم :
(٣ ٥١٢ ٦٨٨)	(٣ ٥١٢ ٦٨٨)	مجمع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>٩ ٦٥٢ ٨٦٢</u>	<u>١٥ ٢٣٤ ٨٠٧</u>	

* يتمثل الرصيد في قيمة باقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١٢ - نقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	
٢٣٣ ٤٩٨	٣٠٤ ١٩٩	نقدية بالصندوق
١٨ ٥٦١ ٨٠١	١١ ٣٣٢ ٠٨٣	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
٢ ٧٤٠ ١٢٣	٣ ١١٣ ٥٢٨	بنوك حسابات جارية - دولار أمريكي
١ ٩٠٣ ٨١٤	١ ٩٢٠ ٥٩٧	بنوك حسابات جارية - يورو
٩٣ ٨١٠	٤٠٣ ٧٤٢	بنوك حسابات جارية - إسترليني
١ ٤٣٩ ٣١٥	١ ٤٣٩ ٣١٥	بنوك ودائع - عملة محلية
<u>٢٤ ٩٧٢ ٣٦١</u>	<u>١٨ ٥١٣ ٤٦٤</u>	

١٣ - مخصص مطالبات

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٣٠ ٣١٣ ١٦٤	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	رصيد أول الفترة / العام
٧٠ ٣٢٤	--	المكون خلال الفترة / العام
<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	رصيد آخر الفترة / العام*

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٤ - عملاء - دفعات مقدمة	
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٣١ ٨٢٧ ٢٩٠	٣٢ ٤٢٢ ٥٤١
١ ٠٥٤ ٧٣١	١ ٠٥٣ ٦٧٢
١ ٢٩٤ ١٥٤	٤٠٥ ٥١٦
١٢ ٠٥٨ ٤٢١	١٢ ٠٥٨ ٤٢١
<u>٤٦ ٢٣٤ ٥٩٦</u>	<u>٤٥ ٩٤٠ ١٥٠</u>

١٥ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٠٨ ٠٦٧ ٥٦٥	١١٥ ٦٦٠ ٣٧٧	موردين ومقاولين وأوراق دفع*
٨٧٣ ٤٤١	٨٤٤ ٧٨٥	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦	مقاولين - تأمينات إجتماعية
١٣ ٣٥٣ ٣٩٦	١٣ ٦٤٤ ٨١٠	المستحق لجهات حكومية
٢ ٤٤٩ ٧٤٧	٢ ٤٨٤ ٧٨٦	مصروفات مستحقة
٢٥٥ ٠٠٤	٢٧٥ ٠٠٤	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٥ ١٧٠ ٩٩٧	٥ ٦٠٥ ٥٧٩	تأمينات صيانة
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	دائنو توزيعات
١ ٧٢٣ ١٤٧	٢ ١٧٥ ٨٥٩	إيرادات مؤجلة
٨٩ ٩٤٦ ٠٠٠	٨٩ ٨٣٢ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى**
٣١ ٧١٢ ٨٥٣	٣١ ٧١٢ ٨٥٣	دائنون متنوعون
<u>٢٥٥ ٦٠١ ٦٠٣</u>	<u>٢٦٤ ٢٨٥ ٥٠٦</u>	

* يتضمن الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٢٤٢ ٢٧٢ ١٠٧ جنيه مصري مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٤٨٠ ١٢٤ ٤٢ جنيه مصري شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

** يمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨٩ ٨٣٢ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣١-٢) الموقف القانوني.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٨ - نصيب السهم في (خسائر) ربح الفترة.

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٧ ٠٥٧ ٤٣٨	(١٠ ٩٧٧ ١٦٦)	صافي (خسارة) ربح الفترة
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
٠,٠١٦	(٠,٠١)	نصيب السهم الأساسي في (خسارة) ربح الفترة

١٩ - معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد أثارها حتى الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ وبيانها كالتالي:-

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
(٥٦ ٥٥٦ ٧٩١)	(٥٤ ٨٤١ ٩٨٠)	رصيد أول الفترة - (دانن)
٣ ٨٨٩ ٤٦٩	(١ ٢٣٤ ١٩٤)	المصروفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة
(٥ ٤٧٧ ٢٠٥)	--	مبالغ محولة من الشركة التابعة خلال الفترة
٢١٢ ٧٧٩	٥٣ ٠٦٧	مصروفات الدعم الفني والأمن والحراسة خلال الفترة
١ ٩٧١ ٢١٤	٤٠٣ ٦٦٠	فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة
١ ١١٨ ٥٥٤	٧٢ ١٦٥	تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة خلال الفترة
(٥٤ ٨٤١ ٩٨٠)	(٥٥ ٥٤٧ ٢٨٢)	رصيد آخر الفترة (دانن)

(*) كما يتضمن رصيد عملاء واوراق قبض - أراضي بليضاح رقم (١٠) قيمة رصيد شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة بنسبة ٧٨,٤٤% وذلك عن المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بعدة طلبات للاعفاء من فوائد التأخير منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٩ وتم الموافقة عليها بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ٣ ابريل ٢٠١٩ هذا وفي ضوء عدم تجديد الموافقة على الاعفاء من غرامات تأخير السداد عن عام ٢٠٢٠ فقد تم احتساب فوائد عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١ بمبلغ ١ ٤٦٣ ٦٧٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٣ ٠٦٧ ٥٨١ جنيه مصري أدرجت ضمن رصيد الشركة التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢١.

ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٣٥٥ ٧٢١ ٤٦٤ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٠٠ ٤٨٧ ٢٩ دولار أمريكي (مقابل ٠٦٥ ٨٤٢ ٤٦٢ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٩٢٩ ٣٣٠ ٢٩ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

وفيما يلي المعاملات التي تمت مع شركات مساهمة وممثلة بمجلس الإدارة:

١- ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٩٩٦٠٠٣	١٠٠٠٣٨٦٥	عملاء - أراضي
٤٢٨٠٨٧٢٦	٤٣٣٩٢٢٥٦	عملاء - أراضي خدمات المنتج والمرافق
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلل في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	الإضمحلل في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتج والمرافق
<u>١٢٣٧٣٩١٧</u>	<u>١٣٠٥٥٣٠٩</u>	

٢/١ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢١/٣/٣١ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٠) مبلغ ٥٣٠٦٢٠٥٧٣ جنيه مصري (مبلغ ٣٤١٣٠٤٥٢٦ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة ، بالإضافة الى مصاريف خدمات منتج مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥٢٦٧ في ٢٠٢١/٣/٣١ (٦٧٥٥٢٦٧ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) .

٢- ضمن بند الدائنون والأرصدة الدائنة

بلغت اجمالي التعاملات مع المساهم شركة رواد السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣,٧١%) من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٨٧٣٦٠٠ جنيه مصري والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٥) (٣٨٨٣٤٩٠ جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٠) مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٣- ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ١٢٢٨٦٢١٣ جنيه مصري في ٢٠٢١/٣/٣١ (١٢٣٤٦٩٠٣ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) مستحق لبعض مساهمي الشركة الافراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه ، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤).

٢٠- إيرادات النشاط

٢٠-١ صافي إيرادات مبيعات أراضي وفيلات

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٥٤٤٠٥٠٠٠	--	مبيعات أراضي (مرحلة ثانية)
<u>٥٤٤٠٥٠٠٠</u>	<u>--</u>	
--	(٦٤٣٥٠٠٠)	يخصم:
<u>٥٤٤٠٥٠٠٠</u>	<u>(٦٤٣٥٠٠٠)</u>	مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جمران

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٠-٢ إيرادات خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٩ ٢٦٠ ٤٥٥	٦ ٥٧٠ ٠٧٨	إيرادات خدمات توريد كهرباء
٤ ٩٣٧ ٨٤٨	٤ ٥١٢ ٦٧٢	إيرادات خدمة توريد مياه
٦٤٣ ٨٧٥	٤١٣ ٥٥٩	إيرادات توريد مياه ري
٩ ٦٣٤ ٦٧٢	٢٧٨ ٨٦٤	إيرادات خدمات المنتجع*
<u>٢٤ ٤٧٦ ٨٥٠</u>	<u>١١ ٧٧٥ ١٧٣</u>	

* تتمثل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء إبتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصري / متر للمطورين و٤,٨ للأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,١٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحوكمة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عملاء الشركة من إيرادات خدمات المنتجع كمشاركة لعملائها في الأثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

٢١- تكلفة الحصول على الإيراد

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
(٦ ٥٨٦ ٠٤٧)	--	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى والثانية
<u>(٦ ٥٨٦ ٠٤٧)</u>	<u>--</u>	
--	١ ٤٣٥ ٢٦٣	يخصم:
<u>(٦ ٥٨٦ ٠٤٧)</u>	<u>١ ٤٣٥ ٢٦٣</u>	تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - مشروع جمران

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٢ - تكلفة خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٣ ٤٩٤ ٩٢٢	٩ ٤٤٠ ٧٢٢	تكاليف كهرباء
٨٦٣ ٥٦٢	٧٨٤ ٦٢٠	تكاليف مياه
٢٤٧ ٢٠٠	٢٤٧ ٢٠٠	تكاليف مياه ري
٦٠ ٤٨١	٩٥ ٨٣٩	تكلفة تشغيل الشاطئ
٢ ٠٩٧ ٦٧٩	١ ٨٣٠ ٠٥٧	إهلاك أصول ثابتة - إيضاح رقم (٥)
٣ ٧٩٦ ٦٠٠	٢ ٨٢٤ ١٢٠	أجور ومرتببات وما في حكمها
٤ ١٩٨ ٠٧٦	٢ ٥٦٣ ٧١٠	تعاقبات عمالة مؤقتة
--	٢ ٩٠٤ ٧٩٥	تعاقبات أمن وحراسة
٩٤٥ ١٤١	١٦٨ ١٨٢	مصروفات نظافة
٧٧٨ ٦٣٣	٣٥٦ ٠٣٩	مصروفات سيارات
٣٢٧ ٠٨٣	٣١٨ ٧١١	مصروفات الصيانة
٣٠٦ ٧١٤	١٧٣ ٣٧٦	مصروفات أيجارات
٦٦٢ ٤٢٣	٩٤٠ ٠٨٥	مصروفات أخرى
<u>٢٧ ٧٧٨ ٥١٤</u>	<u>٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦</u>	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

١٧ ٣٩١ ٠٦٦	١٣ ١٨٧ ٣١٨	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ري واتصالات وأخرى
١٠ ٣٨٧ ٤٤٨	٩ ٤٦٠ ١٣٨	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
<u>٢٧ ٧٧٨ ٥١٤</u>	<u>٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦</u>	

٢٣ - إيرادات تشغيل أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٧٥ ٧٤٢	٧٨ ٢٥٥	تأجير أراضى فضاء
٩٥٩ ١٦٢	١ ١٦٨ ١٨٥	تأجير شاطئ
١٩٨ ٠٠٠	١٣ ٢٠٠	تأجير الرصيف البحرى
٦٠٨ ٤٣٥	٦٥٦ ٢٦٠	تأجير أبراج اتصالات
٢٧٦ ٥٠٦	٢٥٤ ٢٢٨	مد مرافق لاراضى العملاء
٤٣٩ ٢٧٤	٥٢٥ ٩٧٤	إيرادات متنوعة
<u>٢ ٥٥٧ ١١٩</u>	<u>٢ ٦٩٦ ١٠٢</u>	

٢٤ - مصروفات بيعية وتسويقية

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١ ٥٨٨ ٣٩٤	٦٢٠ ٣٨٤	أجور ومرتببات وما في حكمها
١ ٢٩٦ ٨٠٠	١٢١ ٠١١	مصروفات دعائية وترويج وإعلان
٢٢٠ ٧١١	٣٨ ٤٠٠	مصروفات أخرى
<u>٣ ١٠٥ ٩٠٥</u>	<u>٧٧٩ ٧٩٥</u>	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٥- مصروفات إدارية وعمومية

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤ ١٨٢ ٨٨٩	٢ ٤٤٣ ٢٢٣	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها (*)
١٩٠ ٠٣٣	٣٠٦ ٩٣٠	تعويضات إنهاء خدمة
٣٣٠ ٧٥٠	٢٩٥ ٠٠٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
١١٣ ٩٦٣	١٨٥ ٨٦٩	أتعاب مهنية
٣٢٦ ٦١٠	--	مصروفات استشارات
٦١٦ ٩٩٩	٤٧٧ ٣٤٤	إهلاك أصول ثابتة إيضاح رقم (٥)
١٣ ٤٣٥	١١ ١١٥	مصروفات بنكية
٨٧٣ ٦٠٠	٨٧٣ ٦٠٠	إيجارات
١٣٧ ٠٠٥	٨٦ ٨٠٣	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٩٥ ٢٠٩	٥٦ ٠١٥	مصروفات سفر وانتقال
٢٢٠ ٩٣٥	١٣٢ ٤٤٩	اشتراكات
٦٢٠ ١٨٨	١٢٥ ٨٦٧	أخرى
<u>٧ ٧٢١ ٦١٦</u>	<u>٤ ٩٩٤ ٢١٥</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ بإعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٦- مصروفات أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٩ ٥٨٢ ٠٠٠	--	عبء الاضمحلال في قيمه أرصدة العملاء (إيضاح رقم ١٠)
٧٠ ٣٢٤	--	مخصص مطالبات (إيضاح رقم ١٣)
<u>٩ ٦٥٢ ٣٢٤</u>	<u>--</u>	

٢٧- فوائد مؤجلة مستهلكه

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٧ ٧٤٤ ٧٨٦	٥ ٥٧٠ ٢٠٢	فوائد مؤجلة مستهلكه*
<u>٧ ٧٤٤ ٧٨٦</u>	<u>٥ ٥٧٠ ٢٠٢</u>	

* يتمثل هذا البند في قيمة الفوائد المؤجلة المحققة والتي استحققت خلال الفترة عن أقساط أرصدة عملاء الشركة (إيضاح رقم ١٠).

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٨- صافي (تكلفة) التمويل

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤٤٠ ٤٥٦	٢٠٢ ٤٧١	فوائد دائنة
(١٢ ٦٣٢ ٧٩٤)	(٧٤٩ ٧٤٨)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
<u>(١٢ ١٩٢ ٣٣٨)</u>	<u>(٥٤٧ ٢٧٧)</u>	

٢٩- ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
(٣٣٣ ١٢٤)	--	ضريبة الدخل الجارية
(٤ ٧٥٦ ٤٤٩)	٢ ٩٤٩ ٨٣٧	الضريبة المؤجلة إيضاح رقم (٢-٢٩)
<u>(٥ ٠٨٩ ٥٧٣)</u>	<u>٢ ٩٤٩ ٨٣٧</u>	

٢٩-١ وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٢٢ ١٤٧ ٠١١	(١٣ ٩٢٧ ٠٠٣)	صافي (الخسارة) الأرباح المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
٤ ٩٨٣ ٠٧٧	(٣ ١٣٣ ٥٧٦)	%٢٢,٥ ضريبة الدخل باستخدام السعر الساري
٢ ٨٤٢ ٣٨٠	١٦٨ ٦٩٣	أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
(٥٣ ٦٠٥)	(١١٤ ٢٣٨)	تأثير الإهلاكات
٢ ١٧١ ٧٧٣	--	تأثير حركة المخصصات والاضمحلال في العملاء والمدينون
٧٤ ٤١٩	٦٦ ٣٧٥	تأثير المصروفات غير القابلة للخصم الضريبي
(٩ ٦٨٤ ٩٢٠)	(٦ ٩٢٢ ٥٩١)	خسائر ضريبية مرحلة
٣٣٣ ١٢٤	--	الضريبة
<u>١,٥%</u>	--	السعر الفعلي للضريبة

٢٩-٢ التزامات ضريبية مؤجلة:

رصيد (الالتزامات) الضريبية في	حركة الفترة	رصيد (الالتزامات) الضريبية في	
٢٠٢١/٣/٣١		٢٠٢١/٠١/٠١	
(٥ ٥٥٦ ٨٧٧)	(٢٣١ ٦٠٠)	(٥ ٣٢٥ ٢٧٧)	فروق أصول ثابتة
(٣٦ ٦٤٥ ٤٦٠)	١٦٨ ٦٩٣	(٣٦ ٨١٤ ١٥٣)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
٩ ٩٣٥ ٣٣٥	٣ ٠١٢ ٧٤٤	٦ ٩٢٢ ٥٩١	خسائر ضريبية مرحلة
٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	--	٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	فروق مخصصات واضمحلال
<u>(١ ٨٩٤ ٠٥٤)</u>	<u>٢ ٩٤٩ ٨٣٧</u>	<u>(٤ ٨٤٣ ٨٩١)</u>	صافي الالتزامات الضريبية

الضريبة المؤجلة غير المثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل

٢٠٢١/٣/٣١

٩ ٤٤٧ ٣٥٠

مخصصات واطمئنان في العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٣٠- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمتعت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٨

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حت ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٩٦٦ ٤٠٨ ٦ جنية مصري للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٩٤٦ ٧٥٥ ٢٩ جنية مصري + وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ ٦٠٩ ٥٩٤ جنية مصري يستحق عنه ضريبة قدرها ٩٢٢ ١١٨ جنية مصري، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حـ في ٣١/١/٢٠١٩.

السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنية مصري وتُرحل وتُغطى أوعية السنوات ٢٠١٠/٢٠١٣ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

بيان م٥٦	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اتعاب واستشارات اعمال تحت التنفيذ	١ ١٨٤ ٩٠٨	٢ ٣٩٠ ٨٩٥	٥٩٣ ٢٠٧	٥٨١ ٨١٢
اتعاب واستشارات ضمن مصروفات عمومية	١ ١٢٣ ٠٣٢	١ ١٩١ ٣٢٥	--	--
اتعاب توظيف	--	--	١٠ ٢٩٠	٤٧ ٧٥٥
علامة تجارية	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--
إجمالي	٨ ٣٠٧ ٩٤٠	٣ ٥٨٢ ٢٢٠	٦٠٣ ٤٩٧	٦٢٩ ٥٦٧
بيان م٥٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عمولات	--	٣١ ٢٥٠	٢٦٦ ١٢١	--

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع الأمورية وتم الربط على الملف، وجرى تسوية ضريبية الاوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٩

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وجرى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤. (السنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لم تطلب للفحص)

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف الأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصري، وتم السداد.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصري وتم السداد.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصري وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصري بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصري وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.
- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصري لاغير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً واطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت الأمورية بربط تقديري عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١,٢٣٠ مليون جنيه تقريبا وجرى سدادها وتسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم اجراء الفحص لتلك السنوات وتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص عن فروق ضريبية عن الاقرارات عن تلك السنوات وفقاً لقرار اللجنة الداخلية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بقيمة اجمالية ٧٣١ ٣٦٩ جنيه مصري وتم سداد الضريبة بالكامل وجرى تسوية الغرامات.

عام ٢٠١٩

جرى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

ضريبة المبيعات

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ١٩٠ ٦٣١ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم سداد تلك الفروق الضريبية .
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ فى الميعاد القانوني.

ضريبة الدمغة

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
لم تقم الأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٩.

٣١- الموقف القانوني

- ١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية فى ٢٤/١٠/١٩٩٥، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٩٨٠ ٨٦٣ ٧٨ جنيه مصري، (إيضاح رقم ٨-٣) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني ب ورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و فى تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى ، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى وبتلك الجلسة دفع محامى الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراخيص وليس عقد وطلب إحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحواظ مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخال ، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢١ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٥ يونيو ٢٠٢١
- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الراى السائد إستنادا على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر فى شأن الشروط المنظمة فى إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديله بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارين سالفى الذكر لا ينطبقا على الشركة

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمؤرخ في ١٩/١٠/١٩٩٥.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسري على الوقائع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للوقائع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرفي الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت أن الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روعي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحلها.
- إن الشركة قد أوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مرافق (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي؛ - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحله الثالثه. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضى تلك المرحله مثل سكن العاملين ومحطه الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقه من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضى المرحله الثالثه وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.
- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرجحه الكسب

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معتوق بسبوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد إعتد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعنى انها لا تسرى على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقد متكامل ، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحله الثالثه والبدا في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهه لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلي اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلي السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحله الثالثه فإنه يري أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط واشتراطات الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

- ٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع اراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذى انتدب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتى أصدرت تقريرها للمحكمة والذى بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم فى جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ و فى تلك الجلسة أصدرت محكمة إستئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الإستئناف شكلاً و رفضه موضوعاً و تأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

وبتاريخ ١٠ يونية تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم إغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقم الطاعن باتخاذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم أستخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرجحة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الإلتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزمع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة الغردقة -محافظة البحر الأحمر. وحيث ان القرار قد صدر مخالفا لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصلي والحصري بإصدار تراخيص إنشاء المارينا قمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٣٢- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
معيير محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
	٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.		
	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الانتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة		

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
	العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		
	٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:		تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		

- بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للفحص المحدود ومهام التأكد
الأخري والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة
والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن
تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع
للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.

- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير
المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الادوات المالية ، (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ،
(٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠.

- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل اظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار
(٤٧) " الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية حتي موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد
اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت علي أن يتم ادراج الأثر المحاسبي المجمع
بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات
بالإفصاح الكافي عن ذلك.

٣٣- احداث هامة

- انتشر فيروس كورونا "COVID-١٩" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوي العالم مما تسبب في
تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا "COVID-١٩" عدم يقين في البيئة
الاقتصادية العالمية. تراقب الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتفعيل خطة استمرارية الاعمال
والممارسات الاخري الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للاعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا "
COVID-١٩" وتأثيره على العمليات والاداء المالي. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا "
COVID-١٩" وتحسبا للتباطؤ الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على
العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الاكثر تأثرا
بالأزمة.

- وفيما يخص نشاط الشركة فان التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الاراضى ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقي من تلك الاراضى والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات.
- ويتلخص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:
 - إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلي أهم الآثار المترتبة على مشروعات الشركة:-
 - مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقي من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة انشاء الوحدات.
 - أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استراتيجي من الأراضى كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصري سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة ، وكذا بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة
 - إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
 ١. استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضى وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
 ٢. قيام الإدارة بدراسة البدائل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الانشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفا لتلك المشروعات.
 ٣. تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
 ٤. دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
 ٥. التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة

أ.محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولي